مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: تصورات المشاركة السياسية في العراق لمرحلة ما بعد داعش
اسم الكاتب: أ.م.د. دينا هاتف مكي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7232
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تصورات المشاركة السياسية في العراق لمرحلة ما بعد داعش

ا.م.د دينا هاتف مكي (*)
dinahatif@yahoo.com

الملخص

تعد المشاركة السياسية وسيلة المواطن في ايصال صوته الى السلطة بغض النظر عن طبيعة هذه السلطة، فضلا عن اختياره لمن يتولاها، ولكنها تختلف في اشكالها وفي طريقة ممارستها بين الدول و المجتمعات وبين افراد الدولة الواحدة انطلاقا من العوامل الذاتية والموضوعية المتعلقة بكل فرد، لذلك هناك من يلجا الى الوسائل المالوفة والتقليدية في تحقيق مشاركته في حين هناك اخرين يلجاون الى الوسائل غير التقليدية بل و حتى غير القانونية في تحقيقها . و يبقى للدولة بسلطاتها دور مهم في دفع الافراد نحو هذا الشكل او ذاك اعتمادا على السياسة التي تتبعها في تعاملها مع مواطنيها ان كانت استيعابية ام استبعادية، وفيما يخص تصورات المشاركة السياسية في العراق تنطبق عليها المشاركة التقليدية وغير التقليدية اعتمادا على العوامل الموضوعية و الذاتية لكل فرد وهو ما سنحاول بحثه هنا.

"يجب ان تفهم المشاركة السياسية ليس على اساس انها متطلب اخلاقي او فرصة للتنمية وانما حاجة استراتيجية ."[1]

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

المقدمة :

تعد المشاركة السياسية وسيلة المواطن في ايصال صوته الى السلطة بغض النظر عن طبيعة هذه السلطة، فضلا عن اختياره لمن يتولاها، ولكنها تختلف في اشكالها وفي طريقة ممارستها بين الدول والمجتمعات و بين افراد الدولة الواحدة انطلاقا من العوامل الذاتية و الموضوعية المتعلقة بكل فرد، لذلك هناك من يلجا الى الوسائل المالوفة والتقليدية في تحقيق مشاركته في حين هناك اخرين يلجاون الى الوسائل غير التقليدية بل وحتى غير القانونية في تحقيقها. ويبقى للدولة بسلطاتها دور مهم في دفع الافراد نحو هذا الشكل او ذاك اعتمادا على السياسة التي تتبعها في تعاملها مع مواطنيها ان كانت استيعابية ام استبعادية، فلكل سياسة نتائجها ومن ثم يمكن ان نعد الدولة هي المسؤول الاهم عن هذه المشاركة وطبيعتها وان كانت هناك عوامل اخرى مجتمعية لها دور في ذلك و لكنها–هذه العوامل–غالبا ما تكون نتيجة سياسات الدول نفسها سواء بتوجيه منها او نتيجة عجزها. والفرضية هنا هل الفهم للمشاركة السياسية يشمل جميع افراد المجتمع العراقي بحيث يدفعهم للفعل والانضمام للممارسات السياسية على اختلاف انواعها ام انه يشمل جزء من المجتمع فقط، وهل التجربة التي مرت بها مناطق عراقية وقعت فيها تحت سيطرة ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية مدة ليست بالقصيرة ستؤثر في توجهات ساكنيها نحو المشاركة السياسية من عدمها وماهية هذه التوجهات. وسنحاول في هذا البحث دراسة كل ما سبق من خلال منهج تحليلي

المطلب الاول: ماهية المشاركة السياسية

اولا . تعريف المشاركة السياسية

اذا اردنا الحديث عن المشاركة السياسية بشكل عام فنبدأ مع ماهية المشاركة عن طريق بعض التعاريف التي وردت حولها ، فكل مفكر حاول ان يعرف المشاركة السياسية انطلاقا من وجهة نظره، بدءا من جابريل ألموند الذي عرفها انطلاقا من دور الفرد فقال انها "انشغال الافراد في عملية صنع القرار للنظام"[2]، كما ترى نظريات التنمية السياسية في المشاركة السياسية انها تساعد في تنمية قدرات الانسان و جزء من عملية التعليم السياسي والاخلاقي

و التي تبناها جون ستيوارت ميل و اليكسي دي توكفيل و التي ترى فيها انها "تمكن الناس عن طريق اعطاءهم شعور بكرامتهم وقيمتهم و تنبه كل من الحكام والمحكومين بواجباتهم ومسؤولياتهم وتوسع من فهمهم السياسي."[3] وهي تعتمد– اي المشاركة السياسية– على النوايا للتاثير في نتائج القرار السياسي فتعرف بـ"انها السلوك الذي يؤثر او ينوي ان يؤثر في نتائج قرارات الحكومة "[4]، واحيانا ثانية تبحث عن طريق المشاركة في المراحل المختلفة لصنع السياسة فتعرف على" انها المشاركة في عمليات صنع و تمرير وتطبيق السياسات العامة"، واحيانا ثالثة من انها دائما ما تكون لغرض او لهدف بعينه يعبر من خلالها عنه وتختلف ما بين طوعية ام تمت التعبئة المسبقة لها واحيانا يكون التعبير عنها بوسائل مشروعة واخرى غير مشروعة، قانونية و غير قانونية اذ قد يتم اللجوء الى العنف من اجل تحقيق المشاركة لذلك تعرف على انها "فعاليات اداتية وتعبيرية، طوعية ام تمت تعبئتها، مشروعة وغير مشروعة، وكذلك مالوفة و غير مالوفة والتي تطبق بطرق غير عنيفة او باستعمال العنف من قبل الفرد الذي يعمل كمواطن او يمارس السلطة السياسية اما لاغراض عامة او خاصة، هذه الفعاليات توجه نحو سلطات الدولة او هيئات اخرى تمارس السلطة السياسية او لها تاثير في السياسة."[5] والتعريف الاخير هو ما سنعتمده في بحثنا.

ثانيا: عناصر المشاركة السياسية:

اذا اردنا وضع تصورات للمشاركة السياسية لابد من معرفة عناصرها والتي تتمثل بالشخص او الفاعل الذي يقوم بعملية المشاركة، الجهة المستلمة او التي توجه اليها المشاركة، الدافع من وراء المشاركة، سمات هذه المشاركة، واخيرا تاثيرها .

الشخص او الفاعل: ونقصد به من يقوم بفعل المشاركة والذي عادة ما يكون المواطن العادي، او المواطن المهتم بالشؤون السياسية واخيرا الاشخاص الممتهنين للسياسة.

الجهة المستلمة: الطبيعي ان تكون السلطة هي الجهة المستلمة ولكن اي سلطة مركزية ام محلية ام فوق الوطنية، وطبيعة هذه السلطة ديمقراطية ام سلطوية .

الدافع من وراء المشاركة : الغرض هو التاثير في القرارات والسياسات الحكومية على اختلاف مستوياتها و لكن لماذا يشارك المرء، يختلف الباحثون بين من يعتقد ان الناس يشاركون لاسباب فردية مجهولة تتعلق بالافراد انفسهم و يسمونها بالاسباب الفردية خارجية المنشا، وبين من يرى انهم يشاركون لارضاء احتياجاتهم الداخلية مثل تحقيق الذات او لاسباب تتعلق بالهوية او للتعبير عن عدم الرضا عن السياسات المتبعة، وسنحاول الاسترسال في الموضوع في الصفحات التالية.

سمات المشاركة: انها طوعية او غير طوعية ، قانونية او غير قانونية [6]، قد تكون المشاركة اداتية او تعبيرية، اداتية حينما يكون الغرض منها تحقيق هدف بعينه–بغض النظر عن طبيعته–سواء الفوز في الانتخابات او تمرير قانون و غيرها من الاهداف، وتعبيرية حينما يكون الغرض منها ارضاء الشخص لذاته سواء بالموافقة او الاعتراض او حتى مجرد التعبير عن المشاعر مثل المشاركة في تظاهرة[7].

تاثير المشاركة: البعض منها يكون تاثيره مقصود و البعض الاخر يكون غير مقصود بعضها تاثيره ايجابي والاخر سلبي. يفترض ان السلوك يكون مقصود فالغرض هو الضغط من اجل احداث تغيير او تاثير، لكن احيانا تكون هناك نتائج جانبية للمشاركة لم تكن مقصودة بالاساس[8].

اشكال المشاركة :يرى الفقهاء السياسيون انه يجب ان تكون فرص المشاركة السياسية موجودة بشكل متساوي امام جميع الافراد [9]، و ان بشكل مختلف ، اي ان الجميع له حق المشاركة لكن يعبر عنها بطرق مختلفة، لذلك تاخذ المشاركة السياسية اشكالا مختلفة فهناك اشكال سلمية واخرى غير سلمية للمشاركة، اذ قد تاخذ شكل العضوية في حزب سياسي او حركة سياسية او في منظمة مجتمع مدني، او ان يشارك الفرد في الفعاليات الثقافية والاجتماعية والترفيهية. وقد يعمل الفرد على الاتصال بسياسي معين للتعبير عن رايه في موضوع معين ، او ان يقدم اقتراحات و افكار ،و طبعا يصوت في الانتخابات و يشارك في الاستفتاءات ، و قد يلجا الى توقيع العرائض او حتى يخرج في مسيرات وتظاهرات او ان

يشارك في الاعتصامات، وقد يصل به الامر الى ان يشعل النار في الممتلكات العامة والخاصة او حتى يطلق النار على رجال الامن اثناء التظاهرات[10]. و تصنف المشاركة بشكل عام على انها مؤسسية–اي تتبع الاجراءات المؤسسة او ان تتم من خلال المؤسسات–او غير مؤسسة. كما انها قد تكون مباشرة او غير مباشرة، الاولى عن طريق التاثير في صنع السياسة وتطبيقها اما الثانية عن طريق اختيار الاشخاص الذين يقومون بصنع هذه السياسة. كما انها–اي المشاركة–قد تكون داعمة او معترضة .

المشكلة هي في تصنيف المشاركة او الفعل كونه مشروع ام غير مشروع فكل طرف ينظر للموضوع من وجهة نظره، فالخروج في مظاهرة غير مصرح بها او حدوث اعمال شغب يفسر من قبل السلطات على انه اعمال اجرامية خارجة عن القانون لان الطرق المستخدمة في المشاركة لم تكن مشروعة، لكن يفترض بالساسة وصناع القرار ان يفهموا الرسالة التي رغب المتظاهرون بايصالها و هي انهم غير راضين عن السياسة المتبعة و الاوضاع القائمة وانه كان يفترض بهم–اي الساسة–الا يجعلوا الاوضاع تصل الى هذه الحالة بحيث يضطر الافراد للتعبير عن غضبهم و رفضهم من خلال هذه الطريقة ،و هنا ندخل في مسالة الغاية والوسيلة او الهدف والطريقة المتبعة في تحقيقه .

قد تؤدي الغاية لاستخدام الوسيلة او الاجراء غير المناسب من اجل تحقيقها ،مثلا في السابق عمل الاثينيون ما بوسعهم من اجل المحافظة على الديمقراطية ، و قد كان القانون يسمح انذاك بقتل كل من يهدد الديمقراطية او يساعده ، و كل طاغية يجب التخلص منه و عليه كانت تصل المشاركة السياسية الى حد التطرف من قبل المواطنين حفاظا على دولة مدينتهم[11]، طبعا هذا ليس بمبرر لكن البعض قد يعتقد ان اهدافه تبرر له الوسيلة التي يعتمدها.

ثالثا: اسباب المشاركة

لماذا تتم المشاركة ؟ او لماذا يشارك الانسان سياسيا ؟ لماذ يشارك الناس : "اما انهم يرغبون في التعبير عن وجهة نظرهم حول القضايا السياسية ، او انهم مهتمين بالسياسة ، يمتلكون موارد للمشاركة ، تمت تعبئتهم بواسطة اخرين ، يعتقدون انهم قادرين على التاثير في المخرجات السياسية ، او يشعرون انه عليهم واجب اخلاقي ."[12] و هناك اكثر من نهج لبحث هذا الموضوع و منها [13]:

النهج الاجتماعي– النفسي: بما ان الناس لديهم امال و طموحات يرغبون في تحقيقها من قبل النظام السياسي، تشكل هذه الامال و الطموحات دافع للمشاركة السياسية، كما ان الحرمان بدوره يدفعهم للمشاركة، ويرى الباحثون ان الاشخاص غير الراضين عن اوضاعهم يميلون للمشاركة اكثر من غيرهم ، اي ان المشاركة السياسية تتناسب طرديا مع الحرمان و عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية فكلما زادت الاخيرة زادت نسبة المشاركة .

نظرية تعبئة الموارد: ترى ان المشاركة السياسية سلوك عقلاني وانها "تنبع من الموارد والتنظيم والتغيرات في الفرص" فمع تغير الفرص وكذلك الموارد وتطور التنظيم من الممكن ان تزداد المشاركة، والمثال على ذلك انه في الولايات المتحدة الامريكية زادت مشاركة السود نتيجة زيادة تنظيمهم نتيجة تحضرهم ومن ثم زيادة عددهم في الطبقة العاملة وفي الجامعات و من ثم عددهم في الطبقة الوسطى ككل وبالتالي عززت من تنظيمهم السياسي ومن ثم تقدم حركة الحقوق المدنية الخاصة بهم.

هيكل الفرصة السياسية المتاحة: اي استغلال الفرصة المتاحة للمشاركة السياسية ويختلف الامر ما بين النظم، في النظام السياسي المفتوح تكون الفرصة للمشاركة اكبر، فالنخبة تكون مستعدة للاصغاء للناس ومطالبهم، وهناك طرق متاحة امام المواطنين لايصال مطالبهم وللمشاركة في مناقشة القضايا المختلفة بدون خوف من رد فعل السلطة السلبي، والعكس صحيح، اما في النظم المغلقة تكون الفرص اقل ذلك ان النظام قد يغلق الطريق امام مشاركة الجميع فيكون هناك استثناء لفئة دون اخرى ، فضلا عن ان النخبة قد تكون غير مستعدة

للاصغاء، ولا يستطيع الناس سلوك الطرق المؤسسية لايصال مطالبهم و اسماع اصواتهم ومن ثم يلجاون الى الطرق غير المؤسسية، واحيانا غير القانونية لتحقيق ذلك.

المطلب الثاني: متطلبات المشاركة :

هناك متطلبات او شروط مسبقة لتحقيق المشاركة السياسية و يمكن تقسيمها الى: العوامل الشخصية، والمواقف او الدوافع السياسية، او وضعها في حقلي لا استطيع، ولا ارغب فهناك من يرى انها تتاثر بالاوضاع المحيطة بالفرد ويقلل من اهمية السمات الشخصية، اما الراي الاخر فيركز على السمات الشخصية ويقلل من اهمية الاوضاع المحيطة بالمرء في سلوكياته المتعلقة بالمشاركة السياسية.[14]

العوامل الشخصية المتعلقة بالافراد انفسهم او ما تسمى بمكانة الفرد الاجتماعية الاقتصادية وتشمل التعليم، ومستوى الدخل والعمر، ذلك ان هذه الامور موزعة بشكل غير متساوي بين الافراد، وبالتالي تؤثر في مستوى و مدى مشاركتهم السياسية ، فلا يستطيع الافراد الذين لا يمتلكون الوقت او المهارات الكافية او حتى المال ان يخصصوا وقتا كافيا للمشاركة السياسية لانهم لا يستطيعون تحمل كلفة ذلك .[15]و يمكن وضعهم في حقل (لا استطيع).

العامل او الشرط الثاني فيتعلق بالدوافع او المواقف السياسية ويصنف الافراد في حقل (لا ارغب): و التي تختصر بالمصلحة السياسية و الثقة السياسية و الراي السياسي القوي والكفاءة الموضوعية و الشعور بواجب المواطنة ، فجميعها تؤثر في المشاركة السياسية .[16]

و هناك عوامل قد تشكل دفع او جذب و اخرى عوامل تحبط المشاركة و هي كما ياتي:

عدم تحقق المساواة في المشاركة: بما ان المشاركة لها اشكال مؤسسية و اخرى غير مؤسسية او يمكن القول رسمية و غير رسمية او مالوفة و غير مالوفة فيمكن القول ان المشاركة المؤسسية قد تواجه مشكلة عدم امكانية الجميع الوصول اليها او تحقيقها لاسباب ذاتية او موضوعية ، ذلك انها تحتاج بعض المهارات ، مثل الادراك و الوعي و هو امر قد لا يكون متاحا للجميع ، فضلا عن ان المجال قد لا يكون مفتوح امام الجميع للمشاركة [17]،و انما لجماعة دون اخرى

بغض النظر عن طبيعة هذه الجماعة اثنية ام قومية ام حتى حزبية وهكذا وبالتالي يلجا الافراد الى الاشكال غير المؤسسية للمشاركة، ذلك انها اقل كلفة وتطلبا من الاولى [18].

الثقة :هل توجد لدى المواطن الثقة الكافية بالنظام بحيث تدفعه للمشاركة المؤسسية ، هناك نوعين من الثقة : الثقة المؤسسية و الثقة الشخصية ، اذا كانت هناك ثقة مؤسسية اي ان المواطن لديه ثقة بالمؤسسات و هي تحدث لان مؤسسات النظام تعمل ما في وسعها لتحقيق التنمية الاجتماعية و خدمة الجميع ، و العكس صحيح تقل الثقة اذا ما اتبعت المؤسسات سياسة سلبية تهدد التنمية الاجتماعية او تضعفها و تؤثر في المجتمع ككل او جزء منه ، اما الثقة الشخصية فهي الثقة بين المواطن و بين النخبة الحاكمة فاذا ما انتفت هذه الثقة نتيجة ممارسات النخبة السلبية عندئذ تضعف المشاركة المؤسسية . و قد يشارك الافراد بشكل اكثر في السياسة عندما يتم الطلب منهم ذلك بشكل مباشر من شخص يعرفونه يثقون به ، قد ينتمي الى نفس الشبكة الاجتماعية التي ينتمون اليها .

تعطي الثقة الافراد شعور بالامان و تسمح لهم بتوسيع افاق نشاطاتهم ، كما انها تجعل الناس يتنازلون طواعية عن بعض الامور في سبيل الصالح العام ، و يتعاونون فيما بينهم ، و في بعض الحالات يكون للثقة بين اعضاء الجماعة الواحدة دوره في تحمل كلفة السلوكيات غير المسيطر عليها من قبل البعض نتيجة حالة الاعتمادية و التعاون بين اعضاء هذه الجماعة .وفي كل الاحوال اذا كانت هناك ثقة بالنظام السياسي تكون النتائج ايجابية فيما يتعلق بالمشاركة. اذ تزداد المشاركة المؤسسية و تقل تلك غير المؤسسية، والاخيرة تزداد مع تجاهل صناع القرار لمطالب الناس الذين استخدموا الطرق المؤسسية لكنهم لم يجدوا استجابة لمطالبهم .[19]

فيما يتعلق بمسالة الثقة سواء بالنظام السياسي او السياسيين او بالاحزاب السياسية، تاتي من الثقة بان النتائج الايجابية على صعيد الدولة سوف تحدث بدون الحاجة الى تدخل شخصي او الفعل السياسي للمواطنين ، اما عدم الثقة فترى انه لن يحدث شيء ايجابي بدون تدخل فعلي للمواطن في السياسة و الا فان التبعات ستكون سلبية.[20]

دور التنمية الاقتصادية :مع زيادة التنمية الاقتصادية التي تكون نتيجة سياسات حكومية ستزداد المشاركة لان المجتمع سيشهد تنامي في عدد الفعاليات السياسية وفي عدد الجمعيات او التجمعات التي تعكس توجهات مختلفة فيه والاعضاء فيها سيكونون اكثر ميلا للمشاركة السياسية نظرا لامتلاكهم معلومات اكثر، فضلا عن دافع اكبر للمشاركة للحفاظ على مصالحهم ومكتسباتهم التي تحققت نتيجة السياسات الحكومية، اي ان الثقة تزداد في النظام السياسي وبالتالي تزداد المشاركة المؤسسية وتقل تلك غير المؤسسية. وكلما كانت نسبة عدم المساواة الاقتصادية في المجتمع قليلة زادت المشاركة السياسية ، ذلك لانهم– اي الافراد– ستزداد ثقتهم بالمؤسسات القائمة التي تحاول تحقيق اكبر قدر من المساواة و من ثم يشاركون للحفاظ عليها .[21]

قنوات التعبئة : و تمارس الشبكات الاجتماعية دورا مهما في دفع الافراد للمشاركة السياسية– فمثلا الافراد اعضاء الجمعيات التطوعية يميلون للمشاركة السياسية– اذ تنمو الثقة بين اعضاءها فضلا عن تبادل الامتيازات ، فتشكل عامل دفع نحو المشاركة و كلما كانت الثقة اكبر و تبادل الامتيازات اعلى بين اعضاء الشبكة الواحدة كلما كان توجههم نحو المشاركة السياسية اكبر. و تشكل قنوات التعبئة هذه او هيئات التعبئة مثل الاحزاب السياسية و الجمعيات المدنية و دور العبادة اماكن تجنيد للافراد للمشاركة السياسية [22] .

اذ يتولى الوكلاء الاجتماعيون* عملية التعليم السياسي للفرد عن طريق غرس المعتقدات السياسية والمواقف بعملية التنشئة، ويغذون الفرد بالقيم و حتى ينمون المواقف السياسية، فهناك دور للجماعة التي ينتمي اليها الفرد ابتداء بالعائلة–اذ تشكل العائلة الوكيل الاول والاهم في عملية التنشئة السياسية–او اعضاء الجماعة التي ينتمي اليها والتي تلعب دورا في صياغة وعي الفرد ومشاركته السياسية، اما وسائل الاعلام فتعد مصدر مهم للمعلومات واحيانا توجه الراي العام باتجاه معين .[23]

و تلعب المؤسسات الدينية دورا في التعبئة السياسية و الدفع نحو المشاركة السياسية، ذلك ان الحضور المتواصل في الاماكن الدينية التي تنشط فيها التوعية و التعبئة السياسية عن طريق

التوجيه يحفز الافراد على المشاركة ، و في حالة ارتباط مكان العبادة بجماعة تعتقد بكونها مظلومة او تم التجاوز على حقوقها يصبح مركز للتعبئة السياسية .[24]

دور الشبكات المحلية في زيادة تعبئة الناس للمشاركة السياسية ، ذلك انها تشكل عامل جيد في التعبئة و دفع الناس نحو المشاركة [25]، كما انها من الممكن ان تشكل عامل كابح للمشاركة ايضا بدفع الناس للمقاطعة .و من الطبيعي عندما يكون هناك افراد في الشبكة الاجتماعية التي ينتمي اليها المرء مهتمين بالسياسة او ذوي ثقافة سياسية جيدة يميل الاخرون الذين معهم للمشاركة السياسية .[26]

تعمل الجمعيات عامل مساعد في دعم المشاركة السياسية ذلك انها تساعد في توسيع معلومات الافراد و مدركاتهم و ثقافتهم المدنية واهمية دورهم في المجتمع ، اذ غالبا ما يكون الافراد في هذه التجمعات ذوي انعكاس ايجابي على المجتمع، والاخير عندما يكون مستوى تعليم الافراد فيه عالي تزداد مشاركتهم السياسية.[27]

تختلف طبيعة عضوية الافراد في الجماعات المختلفة ومنها الاحزاب باختلاف فاعليتهم فيها و تتراوح بين عضو فاعل و عضو غير فاعل الى عضو سابق ثم ليس عضوا.[28] وقد تتاثر مشاركة الافراد بطبيعة عضويتهم في هذه الجماعات فبالتاكيد العضو الفاعل يختلف في مشاركته السياسية عمن هو ليس عضوا. ويضع لستر مالبريث نشاطات المشاركة السياسية ضمن الاحزاب في ضوء ثلاثة تصنيفات هي: نشاطات صراعية، نشاطات انتقالية، ونشاطات المشاهدة ، الاولى و يدخل فيها عدد قليل من الافراد ممن يعمل في الاحزاب السياسية و ارتباطهم هذا بالاحزاب السياسية يجعلهم منشغلين باجتماعات الاحزاب و جمع الاموال و التبرعات للحزب و الحملات الانتخابية و هم يمثلوه في الانتخابات. اما النشاطات الانتقالية فتشمل مناصري الحزب و المتعاطفين معه فيمكن ان يحضروا لقاءات الحزب او يدعموه ماليا. ونشاطات المشاهدة فتشمل التصويت او التاثير في الاخرين للتصويت بطريقة معينة الاشتراك في نقاشات سياسية .[29]

وهناك نوعين من التعبئة : المباشرة وغير المباشرة، الاولى تتمثل في الطواف ومقابلة الناس في الشارع، المكالمات التليفونية المباشرة و ارسال الرسائل او حتى حملات عبر التلفاز، اما غير المباشرة فتحدث عن طريق افراد العائلة او الاصدقاء او مكان العبادة والنادي الاجتماعي.[30]

التعليم : من الطبيعي ان يكون الاكثر تعليما اكثر قدرة على ادراك الاحداث من حوله من الاقل تعليما فهو يدرك تاثير السياسات التي تتخذها الحكومة على حياته، ويهتم بالسياسة ولديه معلومات حولها و من الطبع انه يهتم بالاشتراك بالمناقشات السياسية و يعد نفسه عنصر مهم و مؤثر و قادر على التاثير في الحكومة.[31] والتعليم مثلا يعد هدف ووسيلة لتحقيق المشاركة فهو يوسع من مدركات الفرد و يعطي المواطن الفرصة لنقل مطالبه لصانع القرار عن طريق المشاركة السياسية، فضلا عن ان الناس المتعلمين وبفضل من تعليمهم يمتلكون المهارات الضرورية لفهم السياسة و تقييم المرشحين و مناقشة مختلف القضايا السياسية وبالتالي يكونون اكثر قدرة على المشاركة السياسية.[32] يفترض ان تستثمر الانظمة في التعليم ،ذلك انه استثمار في راس المال الانساني يعود بشكل ايجابي على المجتمع بشكل عام والمشاركة السياسية كذلك، و لكن الدول تختلف في هذه الناحية ، فهناك من يهتم في هذا المجال بشكل كبير و هناك من يتعمد اغفاله ، فمن الطبيعي الاكثر تعلما اكثر اهتماما بالمشاركة السياسية و بعض النظم ترغب في تحجيم بعض انواع المشاركة لانها ترى فيها ضغطا و تقييدا لحريتها في الحركة [33] ، فلا ترغب في مراقبة المواطنين لها والتعليم يوسع افاق الناس ويجعلهم اكثر الماما بالامور السياسية وتصرفات الحكومة فضلا عن معرفتهم بحقوقهم ومن ثم يصبحون قيدا على النظام السياسي وهو ما لا ترغب به الكثير من الحكومات وبالذات تلك في النظم الشمولية.

علاقة المركز–الاطراف و تاثيرها في المشاركة السياسية : فكلما كان الشخص قريب من المركز تزداد احتمالات مشاركته السياسية ذلك انه يكون اقرب الى الاحداث من الذي على الهامش و نقصد هنا الذي يكون على طرف المجتمع و الاحداث و كذلك الذي يعيش فعليا

في الاطراف . فالذي يعيش في الريف عادة ما يكون اقل مشاركة .[34] ويكون سكان المدن اكثر فهما للقضايا السياسية نتيجة اسباب عدة منها ارتفاع مستوى التعليم و الدخل و اختلاف الوضع الاجتماعي و قربهم من الاحداث السياسية ، والفرد الذي يعيش في جو سياسي مشحون في المكان الذي يعيش فيه بالتاكيد سيكون مهتم بالمشاركة السياسية .

الوضع الطبقي: الاشخاص من الطبقة العليا اكثر مشاركة من الطبقة الدنيا ، لكن الطبقة الوسطى هي الاكثر مشاركة من كلا الطبقتين .[35]

و فيما يخص العمر تزداد المشاركة مع زيادة العمر لكنها تبدا بالهبوط بعد الستين .[36] لكن السن نفسه ليس مقياس فالتجارب التي يعيشها الانسان تغير من خبرته و توجهه ، فمثلا فيما يخص الشباب الذين شهدوا حرب البلقان فقد نضجوا بسرعة بسبب من طبيعة الاوضاع الصعبة التي عاشوها و من ثم لا يمكن مقارنتهم بنظرائهم في السن الذين لم يمروا بتجارب مماثلة و بالتالي نقارن بين طبيعة مشاركتهم السياسية. قد يتم استبعاد الشباب من المشاركة السياسية لاعتقاد انهم غير ناضجين بما فيه الكفاية ، اي ان الاستبعاد من طرف ولا يستبعد الطرف الاخر نفسه و انما يراد له ان يفهم ان هذا ليس مجاله و انما مجال الكبار، ومن ثم تتاثر مشاركتهم و طبيعتها بالمجال المفسوح امامهم.[37]

وتتاثر مشاركة كبار السن مع زيادة التطور التكنولوجي اذ تغيرت الاليات المتبعة في تحقيق بعض انواع المشاركة ، مثلا التصويت عبر الانترنت، اذ ليس بمقدور الجميع اللجوء اليه وبالذات كبار السن الذين هم اقل علما بهذا المجال و اقل تجهيزا و بالتالي اقل قدرة على المشاركة .[38]

النوع: ويميل الرجال للمشاركة اكثر من النساء.[39] تكون النساء اقل مشاركة من الرجال بسبب من طبيعة الاعباء الملقاة على عاتقهن من اهتمام بالمنزل والاولاد، فضلا عن انه لطبيعة الثقافة السائدة اثرها في مشاركة المراة وبالذات تلك التي تعطيها دورا خاضعا لسيطرة الرجل–ايا كانت صفته–ومن ثم لا تعطي اهمية لمشاركتها في الحياة السياسية.[40] وفي العموم تختلف النساء في مشاركتهم السياسية فالنساء الشابات من الطبقة الدنيا اقل مشاركة من

غيرهن من نساء الطبقات الاخرى و يعود هذا الى الاختلاف العلمي الثقافي ، فضلا عن عدم وصول وسائل الاعلام اليهن و بالتالي ليست لديهن معلومات عن المشاركة السياسية [41].

يختلف الافراد في طبيعة مشاركتهم السياسية و ياتي هذا من اختلاف العلاقة بين الانسان وفهمه لبيئته او محيطه، اذ ان الفهم المختلف للمحفزات المختلفة تؤدي الى فعالية شديدة او بالعكس بطيئة، لذا يكون بعض المشاركين نشط في حين يكون البعض الاخر سلبي والاخر لا يشارك اصلا.[42] الفرق بين الشخص الاكثر انفتاحا والشخص الاقل انفتاحا على التجربة، الاول اكثر تعريفا لنفسه بالمجتمع الواسع الذي يشمله في حين الاقل انفتاحا يعرف نفسه بمدينته او حتى قريته او جماعته لذلك تختلف مشاركة الاول عن الثاني في انها اكثر وعيا في حين غالبا ما ترتبط مشاركة الثاني بجماعته الضيقة .[43]كما قد ينطلق البعض من وجهة نظر ضيقة، اذ يرى انه لماذا يتكلف عناء التصويت اذا كان صوته يضيع وسط ملايين الاصوات ، و لماذا تحمل تكاليف المشاركة المادية مثلا ثم يعود الناتج على الجميع سواء من شارك او لم يشارك .[44] و تبقى اللامبالاة السياسية كالية من اليات الدفاع التي يستخدمها الفرد، وهناك نوعين من اللامبالاة مقصودة وغير مقصودة، غير المقصودة وتحدث بين الاشخاص الهامشيين و غير المتعلمين و الذين بسبب من قلة معلوماتهم وعدم المامهم بما يجري من حولهم او ادراكهم لاهمية المشاركة السياسية لا يهتمون بها او لا يمارسونها، اما المقصودة فتكون بين اشخاص يتعمدون عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية اي انها سياسة متعمدة [45]، و يمكن القول انها تمثل نوع من الاعتراض على السياسات او النهج المعتمدة، وللمفارقة تم عد اللامبالاة السياسية كاحد اشكال المشاركة السياسية من قبل بعض الباحثين مثل رش والثوف اللذين وضعاها كجزء من الفعاليات السياسية والتي تشمل برايهم عقد الاجتماعات، العضوية الفعالة في التنظيم السياسي، المشاركة في التظاهرات والنقاشات غير الرسمية و التصويت واللامبالاة .[46]

دور النظام نفسه الدفع نحو المشاركة من عدمها اذ تختلف ما بين النظام المغلق و النظام المفتوح :في النظام المفتوح يتمكن الافراد من المشاركة السياسية والاشتراك في القضايا السياسية بدون الخوف من رد فعل السلطة، وان هناك طرق لايصال المطالب السياسية، والنخبة الحاكمة مستعدة للاصغاء لمطالب الناس، في حين في النظام المغلق غالبا ما يكون هناك استثناء لبعض الافراد من المشاركة و بالتالي لا يتمكنون من انتهاج الطرق المؤسسية الرسمية لايصال مطالبهم للسلطة و هنا يلجاون الى الوسائل غير الرسمية للمشاركة ، ذلك اذا ما استمرت السلطة باغلاق الطرق امام الافراد لايصال مطالبهم و تجاهلت هذه المطالب عندئذ يلجا العامة الى الوسائل غير الرسمية و غير المالوفة من اجل ايصال مطالبهم .

انفتاح النظام السياسي من عدمه يختلف بين الدول ، فهناك دول لا تركز السلطة في مركز واحد و من ثم يسهل الوصول الى صانع القرار بشكل قانوني و مؤسسي ، اذ توجد قنوات عدة يؤثر و يشارك عن طريقها الفرد ، وهنا تكون كلف المشاركة قليلة يتحملها المرء، لذلك لا يتردد المرء و تكون المشاركة ناجحة. وعلى الجانب الثاني هناك دول لديها سلطة مركزية قوية و تكون قنوات الاتصال غير مؤسساتية لذلك تكون كلف المشاركة عالية، اذ يجب على الافراد اتباع اساليب او استراتيجيات اكثر كلفة من اجل المشاركة السياسية وتتمثل بالاحتجاجات او التظاهرات. لذلك في الحالة الاولى يكون التعبير عن المشاركة السياسية عن طريق الحملات الانتخابية او توقيع العرائض اكثر من المشاركة في اضراب او مظاهرة، في حين يكون العكس في الحالة الثانية اذ تكون المشاركة عن طريق الاضرابات والتظاهرات اكثر.

وتختلف النظم في الاستراتيجيات التي تتبعها مع الافراد الذين يقفون بوجهها بين من يضع استراتيجية استبعادية ومن ثم فان سياستها استقطابية وتقوم على المواجهة، واخر يعتمد استراتيجية اندماجية او احتوائية و تكون سياسته تعاونية.

في حالة النظام الذي يعتمد سياسات استبعادية يصعب عليه تحقيق تعبئة واسعة للمشاركة السياسية، فضلا عن انه لا يرغب في اشتراك المواطنين بالسياسة اصلا ومن ثم لا يوفر لهم

قنوات للمشاركة وايصال اصواتهم، لكن تكون هناك تعبئة في الجانب الاخر من قبل المواطنين انفسهم الذين يلجاون للانواع غير المؤسسية من المشاركة السياسية مثل الاحتجاجات و التظاهرات و التي تكون مكلفة اكثر.[47]

هل من الممكن ان يتم استبعاد جزء من السكان من المشاركة السياسية المؤسسية في مرحلة من المراحل ثم العودة عن هذا الامر في مرحلة لاحقة، وكيف يتم ذلك، مع ملاحظة ان من يستبعد من المشاركة المؤسسية يلجا الى المشاركة غير المؤسسية. الاجابة على هذه الاسئلة تكمن في اكثر من وجهة نظر، ترى الاولى انه بما ان المشاركة غير المؤسسية مفتوحة امام الجماعات المختلفة فهذا يعني تساوي الجميع في المشاركة السياسية بين مؤسسية وغير مؤسسية. اما الثانية فترى ان عدم المساواة موجود بين المشاركة المؤسسية و غير المؤسسية وسوف تستمر ولكن بنمط مستقر من الاستبعاد و الاستيعاب للمواطنين[48]، والتي قد تزداد حدتها اثناء المراحل الانتقالية.

المشاركة في المراحل الانتقالية

تختلف المشاركة في المراحل الانتقالية عنها في الاوضاع الاعتيادية ، ذلك ان الاوضاع الموجودة في مثل هذه المراحل تؤثر بشكل كبير على طبيعة المشاركة مؤسسية كانت ام غير مؤسسية وغالبا ما نشهد تعبئة المواطنين للمشاركة كل حسب توجهه .

فعندما تمر الدول مثلا بحالة انتقال من دكتاتورية الى ديمقراطية وتعطى حق المشاركة السياسية فانها تقوم بذلك بناء على الهوية و بالذات الهوية الفرعية.

اذا تم اثناء المرحلة الانتقالية التاكيد على الهويات الفرعية وتمت تعبئة الافراد في ضوئها تصبح هذه الهويات من المسلمات ومن ثم يصعب التاكيد على الهوية الوطنية على الاقل في المديات القريبة والمتوسطة وربما يعود ذلك الى اعطاء التمثيل للجميع على اساس الهويات الفرعية التي تتعزز من خلال هذا التمثيل وهنا ندخل في حلقة مفرغة يصعب الخروج منها.

من الطبيعي ان تؤثر الهوية الى حد ما في خيارات الاشخاص الانتخابية في جميع دول العالم ولكنها لا تؤثر على العملية الديمقراطية طالما انها–اي الخيارات–قابلة للتغيير مع تغير برامج

الاحزاب، ويحدث التهديد للديمقراطية عندما يكون هناك تصلب وجمود في الخيارات الانتخابية بناءا على الهوية و عليه ستكون النتائج محددة مسبقا او مقررة مسبقا مادام التصويت باقي على اساس الهوية وستبقى الاغلبية–دينية او طائفية او قومية–كما هي والامر ذاته بالنسبة للاقلية.[49]

ونجد ان بعض الاقليات تلجا الى الطرق المالوفة او التقليدية في المشاركة السياسية مثل التصريحات العامة و توجيه الرسائل و المقابلات و عقد المؤتمرات و لم تختار اسلوب المواجهة مع السلطة ، و هنا يجب على الاخيرة ان تكون اكثر حكمة و تحاول التعامل بجدية مع مطالب الاقليات لانها اذا لم تقم بذلك عندئذ تدفعهم الى الطرق غير المؤسسية من اجل ايصال صوتهم .[50]

المطلب الثالث: المشاركة السياسية في العراق:

يمر العراق بمرحلة انتقالية ليست بالسهلة منذ **2003** شهدت احداث كثيرة اثرت و تؤثر في المشاركة السياسية ، ابتداءً من الفاعلين ، فالمواطنين العراقيين هم الفاعل ابتداءً من المواطن العادي ، مرورا بالمواطن المهتم بالسياسية و انتهاءً بالافراد الممتهنين للسياسة من اعضاء الاحزاب و الحركات السياسية وكذلك المشاركين في العملية السياسية ، فكل منهم له دوره في هذا المجال.

اما الجهة المستلمة لفعالية المشاركة هذه فغالبا ما تكون السلطة المركزية في بغداد متمثلة بالسلطات الثلاث التنفيذية و التشريعية و القضائية ، كما توجه للسلطة المحلية في المحافظات المختلفة ، وتكون احيانا موجهة لايصال الاصوات للاعتراض على سياسات دول اومنظمات دولية او رفض لهذه السياسات او حتى تاييد لها .

و تختلف الغاية او الهدف من هذه المشاركة مع اختلاف الافراد و غاياتهم كما انها تختلف مع اختلاف المرحلة الزمنية التي يمر بها الفرد و المجتمع ، و ان كان الكثير يعتقد في البداية انه يساهم في بناء دولته من جديد في ظل مرحلة جديدة سواء في ظل انتخابات الجمعية الوطنية او الاستفتاء على الدستور، لكنهم بعد ذلك تحولوا بشكل عام للمشاركة دفاعا عن الهوية

الفرعية–على اختلاف انواعها–وظل هذا النمط مسيطرا على المشاركة السياسية . وطبعا هناك مشاركة الغرض منها تحقيق الصالح العام و ذلك من خلال الاعتراض على الفساد والمطالبة بالاصلاح.

والبعض من هذه المشاركة طوعي و اخر غير طوعي، فقد تخرج تظاهرات طوعية تعترض على واقع تردي الخدمات في محافظة من المحافظات وهي تكون رهن لحظتها و غير معباة وحتى بدون ترخيص مسبق، او ان يخرج المواطن للمشاركة في الانتخابات محلية كانت ام وطنية لاختيار نوابه. في حين هناك تظاهرات تتم التهيئة لها والاعداد المسبق وتعبئة المواطنين للمشاركة فيها والاعلان عنها، وكثيرا ما شهدت ساحة التحرير مثل هذه التظاهرات المطالبة بالاصلاح و التي شارك فيها الافراد المسيسون فضلا عن المواطن العادي وبعض ممتهني السياسة، ولا ننسى التعبئة للمشاركة في الانتخابات ، اي انها قد تكون قانونية و حتى مؤسسية ، او ان تكون غير قانونية و غير مشروعة و قد تصل الى اللجوء الى العنف من اجل تحقيق اهداف الفاعلين .

و طبعا يكون غرض الفاعلين احداث تغيير في السياسات و الاوضاع ، و احيانا يحقق ضغط المشاركة تغيير او على الاقل تعديل في بعض السياسات ، فضلا عن بعض النتائج غير المقصودة و التي تكون نتيجة اللحظة و التي قد تؤدي الى ازهاق الارواح او حتى تدمير الممتلكات العامة، وهنا تخرج عن الطبيعة السلمية و المشروعة للمشاركة وبعض من هذه التظاهرات وان كان الغرض منها التقدم ببعض المطالب للحكومة الا انه احيانا يتم استغلالها من قبل جماعات خارجة عن القانون واخرى ارهابية.

و هناك اشكال اخرى للمشاركة مثل الانتماء للاحزاب السياسية وهي ليست بالقليلة في العراق او حتى منظمات المجتمع المدني و هي ايضا موجودة بعدد كبير في المجتمع العراقي. ويبقى ان نقول ان الكثير من الافراد قد يكون متعاطف مع هذا الحزب او ذاك التيار لكنه لا ينتمي انتماء فعلي اليه و انما يسانده في الانتخابات ، و الاخيرة هي الشكل الابرز للمشاركة السياسية في المجتمع العراقي، لكن هذه المشاركة مشاركة وقتية او مرهونة بوقت

الانتخابات فقط و فيها يختار المواطن من يتولى صنع السياسة في البلد، اذ يقوم بها مرة كل اربع سنوات، وقد شارك المواطن العراقي ابتداء بانتخابات الجمعية الوطنية فضلا عن الاستفتاء على الدستور و من ثم المشاركة في الانتخابات التي تلتها سواء على مستوى مجالس المحافظات او مجلس النواب .

و بالطبع هناك عوامل اثرت في مشاركة المواطن العراقي و التي ستساهم في وضع تصورات للمشاركة المستقبلية له، اول هذه العوامل حلقة الطائفية المفرغة التي تهدد الديمقراطية ، والاختلاف القائم بين السنة والشيعة و الكرد، كما ان الاختلاف داخل كل قسم من هذه الاقسام الثلاثة موجود، صحيح ان كل واحدة منها تبدو وحدة واحدة امام الاقسام الاخرى الا انها في الحقيقة منقسمة بل و احيانا متحاربة فيما بينها [51]،اذ يعيش المواطن–والبلد–حالة استقطاب تدفعه للتصويت على اساس الهوية الفرعية ، و التي ادت الى بقاء النتائج الانتخابية متماثلة لسنوات متتالية .

فالكتل الكبيرة لا تلقي بالا بالكتل الصغيرة التي تمثل الاقليات، وهي تعمل من اجل مصالحها هي وليس مصالح الكتل الصغيرة التي تمثل الاقليات، والطائفية هيمنت على المشهد السياسي في العراق وادت في اوقات السلم الى خلافات كثيرة ومعرقلة للعمل في الدولة ككل وفي اوقات التوتر ادت الى عنف وتطهير طائفيين.[52]

اما العامل الاخر فيتعلق بتعليم الفرد ونظرا لانتشار الامية بشكل كبير–في اخر احصاء لوزارة التخطيط بلغت الامية 18 % من السكان والنسبة بين الاناث اعلى من الذكور[53]–فمن الممكن ان تتاثر المشاركة السياسية وطبيعتها، معروف انه من السهل قيادة الانسان غير المتعلم و توجيهه نحو المشاركة بما يتفق مع رغبات من يقوم بتعبئته، اما وكلاء التعبئة فللجماعة التي ينتمي اليها المرء دور في تعبئته بغض النظر عن طبيعة هذه الجماعة–عشيرة، طائفة، قومية، حزب، تيار سياسي–ولرجال الدين و مكان العبادة دور مهم في التعبئة اذ اصبحت اماكن العبادة في كثير من الاحيان مركز لتعبئة الافراد سياسيا ولتوجيههم نحو المشاركة السياسية على اختلاف انواعها.

وهناك دور لمكان العيش، فالاشخاص المقيمن في المدن اكثر قربا واطلاعا من اولئك الذين يعيشون في الريف لذلك تزداد مشاركتهم السياسية وبالذات تلك التي لا تتعلق بالانتخابات فقط. اما الدور المهم والمؤثر والاكبر في المشاركة فهو السياسات الحكومية وطبيعة السلطة القائمة ، فنظرا لطبيعة العملية السياسية القائمة على المحاصصة فهذا يؤثر بدوره في طبيعة المشاركة التي تقوم على المحاصصة هي ايضا نظرا لان كل طرف يحاول ان يوجه المشاركة بما تخدم مصلحته وهذا يكون على حساب المصلحة العامة، فضلا عن السياسات المتبعة احتوائية كانت ام استبعادية لها عظيم الاثر في توجه الافراد في مشاركتهم السياسية بين مشاركة سلمية وقانونية وبين تلك اللاسلمية واللاقانونية.

ولا يجب ان ننسى ذكر وجود نوع من اللامبالاة السياسية بين عدد ليس بالقليل من الافراد. وهناك نوعين من اللاابالين، من يفشلون في المشاركة بسبب من قلة المعلومات عما يدور حولهم بسبب عدم مبالاتهم واستيعابهم و يوجد هذا النوع بين غير المتعلمين والعاجزين عن التعبير عن انفسهم و الهامشيين. اما النوع الثاني فتكون لامبالاته مقصودة فهو مدرك لكنه لا يرغب بالمشاركة رفضا للواقع او عدم اهتماما بالواقع القائم في البلد.

و يبقى لدينا امر مهم فيما يخص المشاركة السياسية للمرحلة المقبلة و بالذات الاوضاع التي يعيشها عدد ليس بالقليل من المواطنين في اماكن خضعت لسيطرة ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية ونزوحهم من مناطق سكناهم وحدوث عمليات حربية من اجل اخراج التنظيم وما رافق ذلك من تدمير للمدن و نزوح اعداد هائلة من السكان وتاثير هذا كله في البلد بشكل عام وفي المناطق التي سيطر فيها التنظيم و تاثير ذلك في المشاركة السياسية وتوجهاتها بشكل عام .فمن الممكن وضع تصورات و عوائق امام المشاركة السياسية للمرحلة المقبلة، لكن لا بد من الاخذ في الحسبان طبيعة هذه المشاركة وهل ستكون قانونية ام غير قانونية، مالوفة ام غير مالوفة ام سنلاحظ عزوف عن المشاركة.

ففيما يخص المشاركة السلمية و بالذات المتعلقة بالانتخابات، فمن المعتاد و المالوف في جميع الانتخابات السابقة انه تم التاكيد على اهمية الهوية الفرعية في التصويت والتي سيتم

اللجوء اليها لانها تضمن نتائج اكيدة، فضلا عن بروز جهات جديدة تود ان يكون لها دور سياسي مثل الحشد الشعبي الذي سيرغب بان يكون لدوره في العمليات العسكرية انعكاسه على الصعيد السياسي، لكن اوضاع مناطق تشغل مساحة واسعة من البلد ستؤثر في توجهات الناخبين وبالذات اولئك في مخيمات النزوح، اذ ستواجه الدولة مشكلة عملية التصويت بحد ذاتها و كيفية التصويت ولا نتحدث عن اتجاهات التصويت او المشاركة، قد تكون هناك معوقات ذاتية وموضوعية امام مشاركة النازحين في الانتخابات، اولا، لا يزال الكثيرون في مخيمات اللجوء ولم يعودوا الى مناطق سكناهم الاصلية ومن ثم يحتاجون العودة الى هذه المناطق للتصويت و ذلك في يوم الانتخاب و هو امر ليس بالسهل واحيانا قد يكون مستحيل لاسباب مادية او امنية او حتى صحية، فضلا عن ان البعض قد يعزف عن المشاركة لاسباب شخصية او لشعوره بعدم اهمية صوته او عدم جدوى مشاركته، وطبعا من لا يذهب يحرم من حقه في المشاركة.

يعاني النازحون بشكل عام من كثير من انواع الحرمان و منها الحرمان من المشاركة السياسية وبالذات اثناء الانتخابات، ومن ثم يحرمون من المشاركة في الحكومة سواء على الصعيد المحلي او الصعيد الوطني، ويعني هذا حرمانهم من فرصة تغيير اوضاعهم وتحسينها–المقصود باوضاع النزوح–ولا ننسى ان مشاركتهم في الانتخابات تعطي مشروعية للانتخابات وللحكومة الناتجة عنها، فضلا عن انها تساعد في تحقيق استقرار البلد، اي ان هناك مصلحة مشتركة للجميع في مشاركة النازحين في الانتخابات.[54]

هناك امكانية لاستخدام طريقة تصويت الغائبين للنازحين بحيث يتمكنوا من التصويت في اماكن تواجدهم بدلا من اماكن اقامتهم الاصلية. ولابد من التاكد من عدم وقوعهم تحت الضغوط، ففي دول اخرى وقع النازحون ضحية ضغوط في المناطق المتواجدين فيها من اجل التصويت باتجاه معين عن طريق جعل تقديم المساعدات مشروطة بتصويتهم في الاماكن المتواجدين فيها ومن ثم تحويل زخم الاصوات باتجاه معين.[55]

ومن تجارب الشعوب الاخرى التي مرت باوضاع مماثلة نجد انه نتيجة اوضاع النزوح لن يتمكن الكثير من تجديد اسمه في سجل الناخبين ومن المتوقع ان تظهر هذه المشكلة يوم التصويت عندما يذهب الناخب للتصويت ليدلي بصوته–ان استطاع–ولن يجد اسمه في سجل الناخبين وبالتالي تضيع عليه فرصة التصويت.[56]

هذا اذا رغب النازحون بالمشاركة السياسية التقليدية او القانونية، لكن من الممكن ان نكون امام تصور ان المواطن من الممكن ان يلجا الى الطرق غير المالوفة او المشروعة من اجل التعبير عن رغباته سواء في تحسين اوضاعه او عودته الى مناطق سكنه الاصلية او ايصال اعتراضه على سياسات بعينها قد تخصه او حتى ذات طابع عام فقد يخرج في تظاهرات واعتصامات و حتى من الممكن ان يلجا الى العنف.

وتبقى مسالة اللامبالاة وعدم الاهتمام امرا واردا، اذ قد ينشغل النازح بتدبير شؤون حياته ويبتعد عن المشاركة بجميع انواعها فطبيعة الحياة القاسية التي يعيشها تجعله بعيدا عن الاهتمام بالسياسة، اذ يفقد الرغبة في ذلك رغم "ان المشاركة السياسية تمكن الناس عن طريق اعطاءهم شعور بكرامتهم وقيمتهم وتنبه كل من الحكام والمحكومين لواجباتهم و مسؤولياتهم وتوسع من فهمهم السياسي."[57] لكنه يرى كل ذلك غير متحقق في الوقت الذي يعيشه لذا يعزف عن المشاركة. فنحن في المرحلة المقبلة سنشهد الانواع المختلفة للمشاركة القانونية وغير القانونية، كما سنشهد عزوفا عن هذه المشاركة، وذلك انطلاقا من توجهات كل فرد وترابطا مع الاوضاع التي يعيشها و سياسات الحكومة تجاهه.

الخاتمة

سيشهد العراق في المرحلة المقبلة انواع مختلفة من المشاركة، لكنها لن تخرج عن النمط المعتاد في المشاركة الذي بدا منذ **2003**، ذلك ان طبيعة تقسيم السلطة في العراق على اساس المحاصصة كان له اثره في المجتمع اذ تحولت المشاركة لتكون انعكاس لتقاسم السلطة على اساس الهوية الفرعية–المحاصصة–فاصبح المواطن يشارك على اساس هذه الهوية الفرعية وسيستمر على هذا المنوال طالما استمرت العملية السياسية تسير وفق هذا الاساس،

فضلا عن انه اخذ يلجا لوسائل اخرى لتحقيق مشاركته ومطالبته السلطة باحداث تغيير اذ اصبحت التظاهرات واحيانا الاعتصامات جزءا من هذه المشاركة ووصل الامر احيانا الى استخدام القوة والعنف لايصال صوته وهذه الوسيلة تدل على ان السلطة لم تتمكن من استخدام السياسة الاستيعابية المناسبة بحيث تتمكن من احتواء جميع المواطنين او على الاقل الجزء الاعظم منهم او لم تتبع السياسات التي تحقق ما يرغبون به من اوضاع تنموية على اختلاف انواعها الامر الذي دفعهم للخروج عليها او لاستخدام وسائل غير مؤسسية في مشاركتهم. وسيكون لاوضاع النزوح نصيبها هي الاخرى في التاثير في مشاركة عدد لاباس به من المواطنين ذلك ان الظروف الصعبة التي يعيشونها تؤثر بشكل كبير في اقدامهم على المشاركة، هذا ان اقدموا عليها اذ لا يزال خيار اللامبالاة واردا لدى عدد من النازحين، وعليه سنكون امام مرحلة تختلط فيها الانواع المختلفة للمشاركة المؤسسية و غير المؤسسية فضلا عن عدم المشاركة اصلا.

Perceptions of political participation in Iraq in post ISIS era

Assistant professor phd. Dina Hatif Maki

Abstract:

Political participation is considered the means of the citizen to make his voice heard by the authority ,besides his choice to whoever undertakes it . States and societies differ in their practice and the kind of political participation according to subjective and objective variables concerning each person,therefore there are those who chose familiar means of participation while others would chose unfamiliar and even illegal means, and the state keeps to itself the right of pushing people towards this way or another of political participation through using inclusive or exclusive policy . In Iraq the political authority has its share of pushing people towards either way of political participation which we are trying to analyze here.

---

[1] **Hyungjun Suh. Correlation between Social Capital and Political Participation: Considering National Economic, Political Development, and Economic Inequality,p.1 https://sociology.arizona.edu/sites/sociology.arizona.edu/files/u233/140729_SUH_master%27s%20dissertation.pdf**

[2] Political participation a conceptual analysis P.19 http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/119358/7/07_chapter%202.pdf
[3] ibid ,pp.29,30
[4]MATEUSZ WAJZER. POLITICAL PARTICIPATION: SOME PROBLEMS OF CONCEPTUALIZATION, A Working Paper.May 2015, P.3 https://depot.ceon.pl/bitstream/handle/123456789/6834/political_participation_mw.pdf?sequence=1&isAllowed=y
[5]Ibid , P.4
[6] Ibid .,pp.4,5,7
[7] Political participation a conceptual analysis,op,cit,pp.20,21
[8] MATEUSZ WAJZER.,op,cit,p.7 also see: JAN W.VAN DETH .A note on measuring political participation in comparative research,Quality and Quantity ,Netherlands ,no.120,1986 P.262, https://core.ac.uk/download/pdf/11488843.pdf
[9] Iasonas Lamprianou. Contemporary Political Participation Research: A Critical Assessment,in : K.N. Demetriou (ed.), Democracy in Transition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2013,p.22 www.springer.com/cda/content/document/cda.../9783642300677c1.pdf?SGWID...
[10] Ibid,p.22 also see: Hyungjun Suh,op,cit ,p.3
[11] Ibid ,pp.22,23,24,25
[12]Aina Gallego • Daniel Oberski. Personality and Political Participation: The Mediation Hypothesis, Polit Behav, Springer Science+Business Media, LLC 2011,p.4 http://www.ainagallego.org/uploads/7/1/4/3/7143414/pb_gallego_oberski.pdf
[13]Hyungjun Suh,op,cit,p.3,4
[14] Gunter Krampen.Political participation in an action - theory model of personality : theory and empirical evidence ,political psychology, International society of political psychology vol.12,no.1,1991,p.3 https://www.unitrier.de/fileadmin/fb1/prof/PSY/KPW/17_politicalparticipation1.pdf
[15] Kateřina Vráblíková . CONTEXTUAL DETERMINANTS OF POLITICAL PARTICIPATION IN DEMOCRATIC COUNTRIES , Paper presented at the conference on "Civic, Political and Cultural Engagement Among Migrants, Minorities and National Populations: Multidisciplinary Perspectives", Centre for Research on Nationalism, Ethnicity and Multiculturalism (CRONEM), University of Surrey, Guildford, UK, June 29th-30th 2010. P.2,3 http://epubs.surrey.ac.uk/2577/1/Masaryk1_PIDOP_Barret.pdf
[16] ibid,p.3
[17] Sofie Marien,Marc Hooghe, Ellen Quintelier, Inequalities in Non-Institutionalised Forms of Political Participation :A Multi- Level Analysis of 25 countries, political studies 2010,Centre for Political Science, KU Leuven (Belgium),Pp.2,3http://partirep.eu/sites/default/files/publication/file/69.pdf
[18] Sofie Marien,Marc Hooghe, Ellen Quintelier, op,cit,P.2,3
[19] Hyungjun Suh.op,cit,pp.2,3,4,5
[20] Gunter Krampen, Political participation in an action - theory model of personality : theory and empirical evidence ,political psychology, International society of political psychology vol.12,no.1,1991, https://www.uni-trier.de/fileadmin/fb1/prof/PSY/KPW/17_politicalparticipation1.pdf p.6
[21]Hyungjun Suh,op,cit,p.5
[22]Kateřina Vráblíková,op,cit, p.3 .

* و يتمثل الوكلاء الاجتماعيون بالعائلة و الاقارب المدرسة و وسائل الاعلام، منظمات المجتمع المدني

[23] **Political participation a conceptual analysis,op,cit, P.33,34**

[24] **MARIA SOBOLEWSKA, STEPHEN D. FISHER, ANTHONY F. HEATH & DAVID SANDERS. Understanding the effects of religious attendance on political participation among ethnic minorities of different religions, *European Journal of Political Research* 54.2015 P.273,274 2015TheAuthors.European Journal of Political Research published by JohnWiley&Sons Ltd on behalf of European Consortium for Political Research**

[25] **Hyungjun Suh.op,cit,p.4**

[26] **Ibid ,p.5**

[27] **Hyungjun Suh.op,cit,p.5**

[28] **Kateřina Vráblíková,op,cit,p.4**

[29] **Political participation a conceptual analysis,op,cit, P.20**

[30] **Kateřina Vráblíková,op,cit,p.4**

[31] **Political participation a conceptual analysis,op,cit, P.27**

[32] **Adam J. Berinsky • Gabriel S. Lenz. Education and Political Participation: Exploring the Causal Link, August 2010, Springer Science+Business Media, LLC 2010,P.358**

[33] **Filipe R. Campante,Davin Chor. SCHOOLING, POLITICAL PARTICIPATION, AND THE ECONOMY, The Review *of* Economics *and* Statistics,vol.xciv,no.4,November 2012, President and Fellows of Harvard College and the Massachusetts Institute of Technology https://wcfia.harvard.edu/files/wcfia/files/rcampante_schooling_and_economy.pdf,pp.843,844**

[34] **Political participation a conceptual analysis,op,cit, P.26,28**

[35] **Ibid, P.26**

[36] **Ibid, P.28**

[37] **Iasonas Lamprianou,op,cit,.28,29,30**

[38] **Ibid ,p.31**

[39] **Kateřina Vráblíková,op,cit,p.3**

[40] **Political participation a conceptual analysis ,op,cit,Pp.28,29**

[41] **Iasonas Lamprianou,op,cit,p.29**

[42] **Political participation a conceptual analysis,op,cit, P.23**

[43] **Aina Gallego • Daniel Oberski. Personality and Political Participation: The Mediation Hypothesis, Polit Behav, Springer Science+Business Media, LLC 2011,Pp5,6**

[44] **Iasonas Lamprianou,op,cit,pp.32,33**

[45] **Political participation a conceptual analysis,op,cit, P.21**

[46] **Ibid, P.23**

[47] **Kateřina Vráblíková,op,cit,pp.6,7,8**

[48] **Sofie Marien,Marc Hooghe, Ellen Quintelier, Inequalities in Non-Institutionalised Forms of Political Participation :A Multi- Level Analysis of 25 countries, political studies 2010,Centre for Political Science, KU Leuven (Belgium),pp.2,3 ,http://partirep.eu/sites/default/files/publication/file/69.pdf**

[49] **Marina Ottaway. Sectarianism and Political Participation in Iraq, Program on Arab Reform and Democracy (ARD) Center on Democracy, Development and the Rule of Law,Stanford University, POLITICAL PARTICIPATION, PLURALISM, AND CITIZENSHIP PROJECT, OCCASIONAL PAPER - JULY 2013,p.1**

www. arabreform.stanford.edu
[50]Iasonas Lamprianou,op,cit,pp.22,23
[51] Marina Ottaway,op,cit,p.1,2
[52] ibid,p.2
[53]http://www.alsumaria.tv/news/145667/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%AA-18-%D8%A3%D9%83/ar
[54] Simon Bagshaw. Internally Displaced Persons and Political Participation: The OSCE Region, SEPTEMBER 2000, THE BROOKINGS INSTITUTION PROJECT ON INTERNAL DISPLACEMENT,p.3 https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/2000_politicalparticipation.pdf
[55]Ibid ,pp.8,9
[56] ibid,pp.9,10
[57] Political participation a conceptual analysis ,op,cit,P.30